خـــــارج الحـــــدود

أبيي.. شمالية أم جنوبية؟

■ حازم مبيضين

بين الرعاة العرب المعتادين على التنقل، والفلاحين السود المقيمين بشكل دائم في أراضيهم، نشأ النزاع الشمالي الجنوبي في السودان حول تابعية أبيي، التي قضت محكمة لاهاي بإعادة حقوق النفط المهمة في المنطقة للشمال، وأعطت غالبية الأرض للجنوبين، وحددت مساحة المنطقة المتنازع عليها بستة آلاف كلم مربع تقريباً، وأعادت ١٠ آلاف كلم مربع للشمال. وبذلك حصل الشماليون على حقلين نفطيين كبيرين، والجنوبيون على حقل واحد صغير، وقضت بحق القبائل الجنوبية في تملك غالبية الأرض، فأغضبت الطرفين، الأفارقة لأنهم فقدوا النفط، والشماليين لفقدانهم المياه وحرمانهم من حقوق الرعي، الذي تهتم به القبائل أكثر من اهتمامها بالنفط.

قرار المحكمة الدولية هذا يعتبر مكسباً للخرطوم، لأنه أعاد النفط ومنشآته إلى الدولة، واعتبره البعض تصحيحاً للوضع، لكنه أيضاً قلص حقوق الرعاة الذين فقدوا ٢٠٪ من أراضيهم، وبذلك يستمر النزاع بين القادة الشماليين والجنوبيين، حول النفط وحق من يصوت في استفتاء تقرير مصيرها.. هل هم القبائل الجنوبية فقط أم كل أهل المنطقة، ومعروف أن الاستفتاء حول أبيي منفصل عن استفتاء تقرير مصير الجنوب، والخلاف اليوم محتدم حول من يملك حق التصويت، وهل يقتصر على دينكا نقوك الجنوبيين، أم يشارك فيه المسيرية الشماليون، الذين ترى قيادتهم في الخرطوم، أن موقف الجنوبيين من أبيي يكشف نواياهم الانفصالية، خاصة بعد دخول قوات جنوبية إلى الإقليم قبل صدور قرار المحكمة الدولية بلاهاي بيومين، وكأنها تتعجل الحكم أو تترقبه، بما يؤكد أن الجيش الشعبي يريد فرض سلطانه على المنطقة، بصرف النظر عن فحوى ومضمون قرار هيئة التحكيم، أو نتيجة الاستفتاء.

تتحدث الأنباء القادمة من أديس أبابا عن تعثر المفاوضات بين الشماليين والجنوبيين بشأن أبيي، وانخرط المتفاوضون في مناقشات حامية، عبر وسيط تابع للأمم المتحدة، وتحت ضغط أنباء من الخرطوم بأنه لن يكون ممكناً إجراء الاستفتاء حول تبعية أبيي ما لم يتوصل المسؤولون في شمال السودان وجنوبه إلى حل لخلافاتهما، في حين حثت واشنطن الحكومة السودانية على تفويض وفدها إلى العاصمة الاثيوبية بسلطات محددة، وهدد الرعاة الشماليون بالقتال إذا لم يشاركوا في الاستفتاء، وهنا تبرز المخاوف من انفجار الأوضاع في الإقليم المحتدم بخلافات سكانه الفقراء رغم غناه بالنفط، والخشية من العودة إلى سيناريو عام ٢٠٠٨، حين هدمت المدينة بالكامل خلال معارك بين الجيش السوداني والمتمردين الجنوبيين، وشكلت اكبر خطر لاتفاق السلام الموقع عام ٢٠٠٥ ليضع حداً للحرب بين الشمال والجنوب.

أبيي بطبيعة سكانها تلخص الانقسام العرقي والثقافي، وتباين سبل كسب العيش في السودان، لكنها أيضاً قد تكون مثالاً على التعايش السلمي المتبادل، ولا يبدو ذلك ممكناً في ظل تعنت الجنوبيين، الذين يرون في القرار حول المنطقة، مفتاحاً للاستفتاء المقرر العام المقبل حول مصير الجنوب، ويبدو اقتراح تحويل أبيي إلى منطقة تكامل منزوعة السلاح تابعة للشمال والجنوب معاً، في حالة الوحدة أو الانفصال، يُمنح مواطنوها الجنسية المزدوجة وحق ممارسة حقوقهم الدستورية كاملة في الشمال والجنوب في آن معاً، اقتراحاً صعب التحقيق، رغم أنه ينص على توزيع السلطة والوظائف مناصفة بين قبيلتي المسيرية والدينكا نقوك، مع التأمين على الحقوق التقليدية للمواطنين، ومنح حكومتي الشمال والجنوب في حالة الوحدة أو الانفصال نسباً في ثروات باطن الأرض في المنطقة، على أن تمنح حكومة الشمال ٤٠٪ والجنوب ٤٠٪ و٢٠٪ لمواطني المنطقة.

قرار محكمة لاهاي خلق مشكلات جديدة بدل أن يتكفل بحل القديمة، وشريكا الحكم نجحا في تحويل الأمن الاجتماعي إلى معضلة تنافر حقيقي بين سكان أبيي، ولعل أسلم الحلول هي أن يرفع المؤتمر الوطني والحركة الشعبية أيديهما عنها، وأن يترك الأمر إلى أهل المنطقة، لاختيار ما هو أنسب لحياتهم الاجتماعية، بدل تحويل المنطقة إلى مفتاح للحرب بين المتنافسين عليها من خارجها.

ملف اليوم

ملف آخر جديد في السودان يطل برأسه وسط ملفات اخرى معقدة لطالما وضعت بلد المليون ميل مربع في دائرة الاهتمام الدولي، فمن دارفور الى استفتاء انفصال الجنوب الى ملف الملاحقة الدولية لعدد من كبار المسؤولين وعلى رأسهم الرئيس عمر حسن البشير بتهم جرائم ضد الانسانية ووصولا الى النزاع بين الشمال والجنوب على منطقة ابيي اكثر مناطق البلد احتواءً للنفط، تتعدد مشكلات السودان وتزداد المخاطر التي تهدد كيانه كدولة.

ابيي.. ملف شائك بكل ماتحمله الكلمة من معنى ففيه من التفاصيل والتناقضات ما دفع الكثير الى وصفه بالقنبلة الموقوتة التي ان انفجرت فان اول شررها سيشعل الحرب الاهلية من جديد، ملف المدى اليوم سيعرف بكل تفاصيل قضية ابيي.. وضعها القانوني وتفاصيل استفتائها المنتظر العام المقبل وتدخل المجتمع الدولي لاحتواء الازمة بين الشمال والجنوب حول هذه المنطقة.

■ أعد الملف/ جمال القيسي

محادثات أديس أبابا هل تنجح في توافق المتخاصمين؟

أبيي.. قضية السودان الملتهبة التي تنذر بنسف السلام الهش بين الشمال والجنوب وإشعال الحرب الاهلية من جديد

أبيي غنية بالنفط والمراعي..... أف.ب

مقترح أمريكي لإيجاد أرضية مشتركة بين طرفي نزاع أبيي

انطلقت يوم أمس الأول بالعاصمة الإثيوبية أديس أبابا جولة مهمة من المحادثات بين شريكي الحكم في السودان، للتفاوض حول مقترح أميركي يتعلق بتسوية لأزمة منطقة أبيي الغنية بالنفط.

وقالت تقارير صحفية أن الولايات المتحدة قدمت مشروعا للمفاوضين من المؤتمر الوطني والحركة الشعبية خلال وجود الطرفين في نيويورك الأسبوع الماضي.

واضافت إن المشروع الأميركي وجد قبولا مبدئيا من الطرفين رغم إعلان المؤتمر الوطني قبل اربعة ايام رفضه المشروع باعتباره يحرم سكان المنطقة من قبيلة المسيرية العربية من التصويت في استفتاء أبيي، لأن المقترح نص على شرط الإقامة الدائمة في المنطقة ولمدة عام قبل إجراء الاستفتاء، وسيضطر السكان لإثبات وجودهم من خلال سجلات المدارس والضرائب والمعاملات في الدواوين الحكومية.

وبحسب التقارير فان وجهة نظر المؤتمر الوطني تقول أن أفراد قبيلة المسيرية هم من القبائل المترحلة بين الشمال والجنوب، وأنها تقضي فترة الصيف في العادة خارج أبيي، وهو ما يعني استبعادها من المشاركة في الاستفتاء. وهو الامر الذي ترفضه قبائل المسيرية وهددت بالحرب ان تم منعها من المشاركة في استفتاء مصير ابيي، فقد هدد زعيم المسيرية المعروف بابو نمر بالعودة إلى الحرب في حال منع المسيرية من الإدلاء بأصواتهم في الاستفتاء المقرر بالمنطقة مطلع كانون الثاني المقبل.

وينص القانون حول استفتاء ابيي الذي وافق عليه البرلمان السوداني في كانون الاول ٢٠٠٩ على إعطاء حق التصويت إلى إفراد قبيلة دينكا نقوك من منطقة ابيي إلا انه لا يشير صراحة إلى قبيلة المسيرية الشمالية.

من جانبه استنكر السلطان كوال دينق مجوك، أحد أعيان قبيلة دينكا نقوك الأفريقية بمنطقة أبيي، تهديدات زعيم المسيرية، وقال ان مثل هذه التصريحات لا تصب في مصلحة التعايش السلمي في المنطقة مؤكدا موقف قبيلته الداعم لالتزام الشريكين بعدم العودة إلى الحرب مرة أخرى.

من جهته، قال المتحدث باسم الخارجية الأميركية فيليب كراولي إن الوزيرة كلينتون حثت الحكومة السودانية على القدوم إلى أديس أبابا وهي مستعدة للتفاوض، وأن تتأكد من أن الوفد المفاوض ستكون له سلطة محددة للتوصل إلى اتفاق بشأن أبيي، ويدخل الشريكان في مفاوضات مهمة لبحث تفاصيل المشروع الأميركي في فرصة تكاد تكون الأخيرة.

وبحسب مراقبين للشأن السوداني فان قضية أبيي تعد من اكثر العقبات صعوبة والتي تواجه الشريكين باعتبارها غنية بالنفط والمراعي، وسبق أن تم تحويل الخلاف حول حدودها لمفوضية تحكيم دولية، إلا أن الطرفين لم ينفذا الاتفاق، في وقت يختلفان فيه حول هوية المشاركين في استفتاء سكان المنطقة التي تشارك في استفتاءين، واحد للجنوب والثاني منفصل حول مصير المنطقة نفسها، ولم ينجح الطرفان حتى الآن في تشكيل مفوضية لاستفتاء المنطقة.

ما هي قضية أبيي؟

اتخذ الخبراء القانونيون في لاهاي في ٢٢ تموز ٢٠٠٩، قراراً ملزماً يتم بموجبه ترسيم حدود منطقة أبيي الغنية بالنفط والمرعى. وشكل هذا القرار حكماً في النزاع بين حكومة الشمال وحكومة الجنوب الذي ظل يهدد وضع السلام الهش في البلاد. ويلقي الموجز التالي الضوء على خلفية القرار التحكيمي للمحكمة.

النفط مشكلة

أبيي منطقة غنية بالنفط على الحدود بين شمال وجنوب السودان تمتد داخل ولايتي غرب كردفان وشمال بحر الغزال. وكان من المقرر منذ عام ٢٠٠٥ أن تخضع المنطقة للحكم المشترك من طرف الجهتين الحاكمتين في شمال وجنوب السودان. وخلال الحرب الأهلية التي مزقت البلاد خلال الفترة بين ١٩٨٣ و٢٠٠٥، لجأ الطرفان إلى استعمال السكان المحليين للقتال بديلاً عنهم.

بروتوكول أبيي

هو فصل من اتفاق السلام الشامل لعام ٢٠٠٥ الذي ينص على إجراء استفتاء عام ٢٠١١ تقرر بموجبه أبيي الالتحاق إما بالشمال أو بالجنوب، وإقرار الإدارة المشتركة إلى ذلك الحين. كما يحدد البروتوكول كيفية تقاسم العائدات النفطية للمنطقة بين حكومة الوحدة الوطنية بالشمال وحكومة جنوب السودان بالإضافة إلى تأكيده حقوق الرعي بالنسبة لرعاة المسيرية الذين يعيشون في شمال أبيي. كما قام البروتوكول بتكليف مفوضية ترسيم حدود أبيي "بتحديد وترسيم" المنطقة التي يتنازع على حدودها كل من الشمال والجنوب.

ويوضح الفصل الرابع من اتفاق السلام الشامل أن الأشخاص الذين يعيشون بشكل دائم في أبيي هم من قبيلة نجوك المنتمين إلى مجموعة الدينكا العرقية. أما المجتمعات العربية، بما فيها المسيرية، فهي عادة ما تتنقل مع مواشيها عبر المنطقة في مواسم معينة بحثاً عن المرعى والمياه والتجارة. وهذا يعني أن الطائفتين عادة ما تتواجهان وقد أدى ذلك إلى دخولهما في اشتباكات في الماضي.

محكمة التحكيم الدائمة

توصل حكم المفوضية "النهائي والملزم"، الصادر في تموز ٢٠٠٥، إلى أن أبيي أكبر بكثير مما كانت تدعيه حكومة الشمال. وتأتي أهمية حجم أبيي من منطلق تأثيره على كمية النفط المخصص لها، بالإضافة إلى توقع تصويت سكان منطقة أبيي خلال الاستفتاء المقرر لعام ٢٠١١ على الانضمام إلى جنوب السودان. وقد رفضت حكومة الوحدة الوطنية هذا الحكم بدعوى أن المفوضية قد تجاوزت حدود ولايتها.

وقد اتفق الجانبان على أن محكمة تحكيم خاصة بأبيي داخل محكمة التحكيم الدائمة في لاهاي هي التي يجب أن تقرر ما إذا كان هذا القول صحيحاً وبالتالي إذا ما كانت صلاحيات المفوضية لا تزال سارية المفعول. واتفقا كذلك على أنه إذا تبين للمحكمة أن المفوضية قد تجاوزت حدود ولايتها فينبغي أن تتخذ المحكمة قراراً جديداً بشأن حدود أبيي على أساس المعلومات المقدمة من الطرفين.

نزاع وتوتّر

لقد تضمن اتفاق السلام الموقع بأديس أبابا عام ١٩٧٢، والذي أنهى الحرب الأهلية الأولى (١٩٥٦-١٩٧٢)، أحكاماً لإجراء استفتاء بين الدينكا نجوك في أبيي حول انضمامهم أو عدم انضمامهم إلى المنطقة الجنوبية التي كانت آنذاك تتمتع بحكم شبة ذاتي. وقد أدى الفشل في تنفيذ هذه الأحكام إلى إعادة اشتعال الحرب الأهلية في أوائل الثمانينيات.

وقد ظلت المنطقة تشكل بؤرة توتر منذ التوقيع على اتفاق السلام الشامل. ففي أيار ٢٠٠٨، تسببت المواجهات في تشريد عشرات الآلاف من الأشخاص في مدينة أبيي في حين اشتعلت النيران في المدينة. ومن المتوقع أن يؤدي الفشل في تنفيذ بروتوكول أبيي على النحو الصحيح ليس فقط إلى تفاقم الصراع بين المجتمعات المحلية، وإنما أيضاً إلى تزايد توتر العلاقات بين الخرطوم وحكومة جنوب السودان.

وتقع أبيي على خط الصدع العرقي في السودان، إذ أنها تلخص الانقسام الثقافي وتباين سبل كسب العيش في البلاد. ولكنها أيضاً قد تقدم، في أحسن أحوالها، مثالاً على العيش السلمي المتبادل بين المجتمعات المحلية. وتشكل أبيي معقلاً رئيسياً لأقوى جماعة عرقية في الجنوب، وهي جماعة الدينكا. كما أنها وإن كانت لا تحوي سوى أقل من ربع الإنتاج النفطي الحالي في البلاد إلا أنها تشكل في الوقت نفسه أكبر احتياطي قد تطالب بقية السودان بالتحكم فيه.

مشكلات معقدة في استفتاء أبيي مازالت تنتظر الحل من الشمال والجنوب

قد يبدو الأمر بسيطاً للغاية.. هل ستكون هذه القطعة من الأرض في وسط السودان جزءاً من الشمال أم الجنوب؟ ولكن الأمر ليس كذلك لأن استفتاء أبيي هو بمثابة مفتاح للسلام الدائم في البلاد.

ففي آخر مرة حُرم فيها سكان المنطقة من حق تقرير المصير المنصوص عليه في اتفاق السلام عام ١٩٧٢، تم الدفع بالبلاد مرة أخرى في أتون حرب أهلية.

والآن وبعد انقضاء ثلاثة عقود على ذلك ومرور خمس سنوات على اتفاق السلام الجديد، سيحظى سكان أبيي أخيراً بفرصة لإجراء استفتاء حول مستقبل المنطقة السياسي.

مع ذلك، هناك الكثير من الأمور التي يتعين القيام بها قبل التصويت المقرر في ٩ كانون الثاني ٢٠١١ (وهو اليوم نفسه الذي سيصوت فيه جنوب السودان على الانفصال عن الشمال).

في أثناء ذلك تشهد المنطقة توتراً متصاعداً. ففي ٥ تموز ٢٠١٠، تظاهر ٣٠٠٠ شخص من سكان أبيي مطالبين بتشكيل المفوضية التي ستشرف على الاستفتاء والقيام برسم حدود المنطقة بحسب قرار المحكمة الدولية الذي صدر في تموز ٢٠٠٩، وفي اليوم نفسه، لقي خمسة أشخاص حتفهم في اشتباكات تلت هجوماً يزعم أنه نفذ على يد مسلحين من قبيلة المسيرية التي تشعر بالقلق حول تمكنها من الوصول إلى المراعي في أبيي وبعض المناطق إلى الجنوب، ولكن ما الذي يتضمنه استفتاء ابيي؟

السؤال

على الرغم من أن الصياغة الدقيقة لسؤال الاستفتاء لم تحدد بعد، إلا أنه سيطلب من الناخبين تقرير ما إذا كانوا يرغبون في الاحتفاظ بالوضع الإداري الخاص بأبيي في الشمال أو أن يصبحوا جزءاً من جنوب السودان، بغض النظر عن نتائج استفتاء الجنوب حول الانفصال. وستكون نتيجة الاستفتاء الخيار الذي حصل على الأغلبية البسيطة لأصوات الناخبين.

وقد تم تعريف هذا الوضع الخاص بأبيي خلال اتفاق السلام الشامل الذي أنهى آخر فصول الحرب الأهلية في البلاد، ويمنح هذا الوضع، الذي سيستمر حتى تموز ٢٠١١، سكان أبيي حق المواطنة في شمال وجنوب السودان، كما يدعو لأن يحكم المنطقة مجلس تنفيذي يتم تعيين أعضائه من قبل الرئاسة المشتركة للبلاد حتى يتم إجراء انتخابات، وما يزال سكان أبيي ينتظرون الإدلاء بأصواتهم في مثل هذه الانتخابات.

وفي ظل هذين الاستفتاءين اللذين سيجريان في وقت واحد، هناك أربعة احتمالات لمستقبل أبيي:

• الإبقاء على وضع أبيي الخاص في سودان موحد مع إمكانية تغيير شروط هذا الوضع من قبل الرئاسة المشتركة للبلاد.

• الإبقاء على وضع خاص في سودان انفصل عنه الجنوب وتخلى على ضوء ذلك عن دوره (الرئاسي) في إدارة أبيي.

• الاندماج مع الجنوب في سودان موحد تقوم فيه حكومة الجنوب بتقرير وضع أبيي الإداري.

• الاندماج في دولة جنوب السودان المستقلة الوليدة التي ستحدد وضع أبيي وتتفاوض مع الخرطوم حول قضايا المواطنة.

المفوضية

بموجب اتفاق السلام الشامل وقانون استفتاء أبيي، كان من المفترض تعيين أعضاء مفوضية استفتاء منطقة أبيي بعد أن يدخل القانون حيز التنفيذ والذي تم بالفعل عندما قام الرئيس عمر البشير بالتوقيع عليه في ٣١ كانون الاول ٢٠٠٩.

وتتمثل المهام المنوطة بالمفوضية في القيام بتوعية سكان منطقة أبيي حول إجراءات الاستفتاء (في منطقة تقل فيها وسائل الإعلام)، وإعداد سجل الناخبين، ووضع معايير الإقامة في منطقة أبيي ووضع الضوابط العامة للاستفتاء بما في ذلك دور المراقبين وتنظيم الاقتراع بالتعاون مع إدارة منطقة أبيي وحكومة الخرطوم وحكومة جنوب السودان وتحت مراقبة دولية.

الناخبون

لا تزال أهلية الناخب محل غموض، فبموجب قانون الاستفتاء وبروتوكول أبيي ضمن اتفاق السلام الشامل، يتضمن الناخبون المؤهلون سكان منطقة أبيي وهم "أعضاء مجتمع دينكا نقوك و"السودانيون الآخرون المقيمون في منطقة أبيي حسب معايير الإقامة التي تحددها المفوضية".

الحدود

بعد مرور اكثر من عام على قيام المحكمة الدائمة للتحكيم بتعريف حدود أبيي، لم يتم إحراز سوى تقدم طفيف على ترسيم حدود المنطقة، وقد اشتكت الحركة الشعبية لتحرير السودان، وهي حركة التمرد السابقة التي تحكم جنوب السودان حالياً، أن أعضاءها في فريق ترسيم الحدود المشترك تلقوا تهديدات من عناصر ميليشيات مسلحة تزعم الحركة أنها مدعومة من الخرطوم، كما يمكن لأي فريق يرغب في تأخير الاستفتاء أو تخريبه أن يحاول أن يجعل من ترسيم الحدود شرطا مسبقا للاستفتاء.

وكان رئيس إدارة أبيي قد اتهم مجموعات المسيرية بالانتقال إلى المنطقة وتشريد سكان الدينكا نقوك.

حقوق الرعي

نص بروتوكول أبيي على حق قبيلة المسيرية في رعي مواشيها موسمياً في أبيي بصرف النظر عن نتيجة الاستفتاء وهو ما أكده من جديد تحكيم الحدود عام ٢٠٠٩. ولكن الفشل في شرح ذلك بوضوح للناس على الأرض ولّد مخاوف لديهم من ضياع هذه الحقوق الأساسية لحياة الرعاة إذا انضمت أبيي إلى الجنوب، وهو ما أدى إلى التوتر الذي أشعل أعمال العنف الأخيرة.

الأمن

نص اتفاق السلام الشامل على اتحاد قوات شمال السودان وجنوبه – أعداء الحرب الأهلية – في ما يسمى بالوحدات المتكاملة المشتركة، ولكن مبادرة الوحدات المتكاملة المشتركة واجهت العديد من المشاكل في المناطق الحدودية، لاسيما في منطقة أبيي، ففي ايار ٢٠٠٨ أدت الاشتباكات التي اندلعت بين القوات المتكاملة المشتركة من الطرفين إلى نزوح عشرات الآلاف من الأشخاص من بلدة أبيي، التي تعرضت لدمار واسع النطاق.

ومن المفترض أن يتم حل القوات المتكاملة المشتركة مع انتهاء الفترة الانتقالية التي حددها اتفاق السلام الشامل في تموز ٢٠١١ ولكن التفاصيل حول ما سيحدث لهذه القوات وكيف سيتم توفير الأمن في أبيي لم تحدد بعد.

معلومات عن السودان

• **الخرطوم** هي عاصمة السودان.

• **الموقع:** يغطي السودان مساحة تبلغ مليون ميل مربع، ويشترك في حدوده مع تسع دول عربية وأفريقية. وجغرافيا يقع في وسط الجزء الشمال للقارة بين خطي طول ٢٢ و٣٨ درجة شرق وخطي عرض ٤ و ٢٢ درجة شمال.

• **المناخ:** المناخ في السودان متباين، إذ يتراوح بين المناخ الصحراوي في الشمال إلى شبه صحراوي وصحراوي في الأواسط، واستوائي في الجنوب. وترتفع درجات الحرارة من آذار إلى حزيران، ويتميز الطقس بالاعتدال من تموز حتى تشرين الأول. وفي الفترة من تشرين الثاني حتى شباط تسود نسمات هوائية باردة متقطعة. ويوصى بشدة بارتداء الملابس القطنية في السودان

• **السطح والتضاريس:** يشتهر السودان بأنهاره الكثيرة والمشهورة والتي أعظمها نهر النيل – أطول نهر في العالم. ويتكون نهر النيل من التقاء النيل الأبيض والنيل الأزرق بالخرطوم، ويميز تضاريس السودان وجود سلسلة من جبال وسهول، من بينها تلال البحر الأحمر في الشرق، والسهل الغابي بجبل الإماتونج في الجنوب، وجبل مرة الذي يبلغ ارتفاعه ١٠،٠٠٠ قدم فوق مستوى سطح البحر في غرب السودان، وغيرها من الجبال.

• **الاقتصاد:** يعتمد الاقتصاد في السودان على الزراعة بشكل أساسي. أهم الصادرات السودانية هي القطن والصمغ العربي والحبوب الزيتية والماشية. ومؤخرا ظهر البترول في السودان وأصبح من أهم صادرات البلاد.

• **السكان:** ٢٦،٦ مليون نسمة حسب تعداد ١٩٩٥، ومعدل النمو السكاني السنوي: ٢،٨ ٪.

• **اللغة:** اللغة الرسمية للبلاد هي اللغة العربية، والكثير من السكان يتحدث الانجليزية أيضا، وتوجد أكثر من مئة لهجة ولغة محلية متداولة.

قبائل أبيي: تتكون قبائل أبيي من المجموعات الآتية: الشات، الرنقة، المادي، الدينكا أنقوك، الجور، الداجو، البيقو، الفرتيت، النيالقلوقي (داجو)، المسيرية والرزيقات وبعض البرقو والفلاتة امبررو. علما أن سكان منطقة أبيي والمجلد الأصليين هم الداجو والشات وكانت حتى سنة ١٧٦٤م، حسب المؤرخ هندرسون، تحكم بواسطة سلطنة الداجو بكردفان إلى أن تفرقت السلطنة بعد غزوها من قبل وداعة قائد جماعة المسيرية الحمر وتحالف بعض القبائل الأخرى القادمة من جهة الغرب. هجر معظم الداجو ديارهم بأبيي واتجهوا جنوبا نحو راجا وواو وملكال.